

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

إلى فضيلة الأستاذ العلامة رضاء الحق -حفظه الله - مفتى دار الافتاء، بدار العلوم زكريا - لِنَيْشِيَا -بجنوبي أفريقية - ،والعلامة المفتى نفيس الرحمان حفظه الله

من العبد الضعيف الفقير إلى دعواتكم يحيى آدم
الفلاحي الشافعي السيلاني- عفا الله عنهما -

أتمنى ان تكونوا بخير وعافية ، والله أسأل ان
يرزقكم وإيانا الخيرَ والفلاحَ والصلاحَ فى
الدارين

وأنا قرأت فتواكم العالية المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨
نومبر ١٠

الموافق ل ١٤٤٠ ربيع الاول ٢ فى موضوع
"إطاعة الأمير "

وذكرتم فى فتواكم تلك ما حاصله : ان الأحاديثَ
التي فيها ذكر إطاعة الأمير، هي تُطْلَق على
الإمارة الكبرى ،

وأن القولَ "بأن تلك الأحاديثَ داخلةٌ فى قاعدة -
العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب- " غلطٌ ،

وأما إطلاق تلك الأحاديث على رجل مُعَيَّن أو حركة مُنظَّمة فيُعتبر تفسيراً وشرحاً بالرأي، فهو غير جائز . وهذا خلاصة فتواكم

وذكرتم على ذلك بعض الأدلة من الآية القرآنية، والأحاديث النبوية على صاحبها صلواتُ ربي وسلامه ، وأقوال الأئمة رحمهم الله تعالى .

ولكنها -حسبَ ما يظهر لهذا العبد الضعيف - ليست صراحة على دعواكم، لِمَا نُعَلِّلُ عليه فيما بعدُ إن شاء الله تعالى ،

ونقول قولاً مطلقاً - إن إطاعة كل من وَلِيٍّ أَمْرٍ شيءٍ لازمٌ ما لم يَأْمُرْ بمعصية الخالق سبحانه.

سواءً كان مَنْ وَلِيٍّ خليفةً أو سلطاناً، أو أمير الجماعة، أو الطريقة، أو التنظييم، أو الإدارة، أو المدرسة ، أو السفر،

لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يُؤمر بمعصية، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» رواه أبو داود في سننه رقم الحديث ٢٦٢٦

ولحديثه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع
«يا أيها الناس، اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا، وإن
أمر عليكم عبد حبشي مُجدّع ما أقام فيكم كتاب الله
عز وجل» رواه الامام أحمد فى مسنده رقم
الحديث ١٦٦٤٩ ،

وقال العلامة الملا علي القاري رحمه الله فى
"مرقاة المفاتيح ٥١٢/٢ " عند شرح قول رسول
الله صلى الله عليه السلام (وأطيعوا إذا أمركم ،
رواه أحمد، والترمذي) ما نصه :

أي: الخليفة والسلطان وغيرهما من الأمراء ، أو
المراد العلماء، أو أعم أي: كل من تولى أمرا من
أمركم،

سواء كان السلطان ولو جائرا وُمتعلّيا، وغيره من
أمرائه، أو سائر نوابه، إلا أنه لا طاعة لمخلوق
فى معصية الخالق، اهـ

وصحّ العلامة العيني رحمه الله هذا القول من
بين الأقوال الأخر فى كتابه "عمدة القاري
١٧٦/١٨"

وقال رحمه الله عند شرح قوله تعالى "أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" ما نصه :

قوله (وأولى الأمر منكم) :في تفسيره أحد عشر قولاً:

الأول: الأمراء، قاله ابن عباس وأبو هريرة وابن زيد والسدي.

الثاني: أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، قاله عكرمة.

الثالث: جميع الصحابة، قاله مجاهد.

الرابع: الخلفاء الأربعة قاله أبو بكر الوراق فيما قاله الثعلبي.

الخامس: المهاجرون والأنصار، قاله عطاء.

السادس: الصحابة والتابعون.

السابع: أرباب العقل الذين يسوسون أمر الناس، قاله ابن كيسان.

الثامن: العلماء والفقهاء، قاله جابر بن عبد الله والحسن وأبو العالية.

التاسع: أمراء السرايا. قاله ميمون بن مهران ومقاتل والكلبي.

العاشر: أهل العلم والقرآن، قاله مجاهد واختاره مالك. الحادي عشر: عام في كل من ولي أمر

شيء، وهو الصحيح، وإليه مال البخاري بقوله:
(نوي الأمر) اه

ومعلوم أن هذه الآية المذكورة - كما روى الإمام
البخاري في صحيحه رقم الحديث ٤٥٨٤ - عن
ابن عباس رضي الله عنه قال: «نزلت في عبد الله
بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبي صلى الله
عليه وسلم في سرية»

ومعروف لدى مَنْ له أدنى تعلُّق بعلم التاريخ أن
عبد الله بن حذافة بن قيس رضي الله عنه لم يكن
خليفة، أو سلطاناً،

بل كان أمير طائفة من الجيش أمّره عليهم علقمة
بن مُجرز رضي الله عنه

- كما في رواية مسند الإمام أحمد رقم الحديث
١١٦٣٩ وسنن ابن ماجه رقم الحديث ٢٨٦٣ .

فإذاً كيف يُستدلُّ بهذه الآية على دعواكم تلك مع
هذه الصراحة في الحديث ؟

وإذا تدبرنا كُتُبَ الأحاديث نجد أن لفظ "الأمير"
في الحديث - كما اُسْتُعْمِلَ لِلْسلطان
والخليفة - اُسْتُعْمِلَ لغيرهما من الأمراء والولاة .

والأدلة على ذلك كثيرة .

منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم» رواه أبو داود في سننه رقم الحديث ٢٦٠٨،

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمّروا أحدهم» قال نافع: فقلنا لأبي سلمة: فأنت أميرنا رواه أبو داود في سننه رقم الحديث ٢٨٠٩.

وبوّب الإمام النووي رحمه الله على ذلك في كتابه "رياض الصالحين ٢٨٧/١ " بابا وسماه " باب استحباب طلب الرفقة وتأميرهم على أنفسهم واحدا يطيعونه "

وذكر تحته هذين الحديثين .

وقال الامام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في كتابه "شرح مشكل الآثار ١٢ ج ٣٨ ص " عند شرح هذين الحديثين ما نصه :

ففي هذين الحديثين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الأمير الذي يؤمّره الناس عليهم

حيث يَبْعُدُونَ من أمرائهم، كأمرائهم عليهم في وجوب السمع منهم، والطاعة له فيما يأمرهم به أمراؤهم، إذا كانوا بحضرتهم . اه

وقال محيي السنة الإمام البغوي رحمه الله في كتابه "شرح السنة ١١ ج ٧ ص" ما نصه :

فينبغي للإمام إذا بعث جيشا أن يُؤمّر عليهم أميرا، ويأمرهم بطاعته، حتى لا يختلف أمرهم،

وقد روي عن أبي سعيد الخدري، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا خرج ثلاثة إلى سفر فليؤمروا أحدهم»، وعن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: «إذا كنتم ثلاثة في سفر، فأمروا أحداكم»،

وإنما أمرهم بذلك، ليكون أمرهم جميعا، ولا يتفرق بهم الرأي، فيحملهم ذلك على الخلاف، والشقاق. اه.

وقال العلامة المظهر الحنفي رحمه الله في كتابه "المفاتيح في شرح المصابيح ٤ ج ٣٨٤ ص" ما نصه:

قوله "فليؤمروا أحدهم"؛ يعني: فليجعلوا أحدهم أميرهم؛ ليفعل الاثنان بأمر الأمير ما يفعلان،

وكذلك كل جماعة ينبغي أن يكون أحدهم أميرهم، كيلا تختلف أفعالهم وأقوالهم. اهـ

وقال الإمام الشوكاني في كتابه "نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩٤" عند شرح هذه الأحاديث ما نصه:

وفيها دليل على أنه يُشرّع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدا أن يُؤمّروا عليهم أحدهم، لأن في ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي إلى التلاف،

فمع عدم التأمير يستبدّ كلّ واحد برأيه ويفعل ما يطابق هواه فيهلكون،

ومع التأمير يقلّ الاختلاف، وتجتمع الكلمة،

وإذا شرّع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يسافرون

فشَرعِيّته لعددٍ أكثر يسكنون القرى والأصهار ويحتاجون لدفع الظالم وفصل الخصم أولى وأحرى. اهـ

وقال الإمام ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٦٤" ما نصه :

ففي سنن أبي داود عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " {إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم} ".

وفي سننه أيضا عن أبي هريرة مثله.

وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: " {لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا أحدهم} ".

فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يؤلى أحدهم: كان هذا تنبيها على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك؛ اهـ

وفى أسنى المطالب فى شرح روض الطالب ج٤ ص ١٨٨ من كتب الشافعية للعلامة زكريا الأنصارى رحمه الله ما نصه :

(وَإِنْ بَعَثَ سَرِيَّةً سُنَّ) لَهُ (أَنْ يُؤَمِّرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا وَ) أَنْ (يُلْزِمَهُمْ طَاعَتَهُ وَيُوصِيَهُ بِهِمْ)

لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»

وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ أُغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ» . اهـ

وأما حديث " ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصى أميري فقد عصاني رواه مسلم في صحيحه " الذي استدللتم به على دعواكم ، وما في معنى ذا الحديث ،

فهو - كما قال الامام النووي رحمه الله في "شرحہ علی صحیح مسلم ۱۲ ج ۲۲۵ ص " بما هو نصه :

في الحث على السمع والطاعة في جميع الأحوال ، وسببها اجتماع كلمة المسلمين

، فإن الخلاف سببٌ لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم . اهـ .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ۱۳ ج ۱۱۲ ص شارحا لهذا الحديث ما نصه :

والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتفاق الكلمة لما في الافتراق من الفساد . اهـ .

فليس المقصود به إثبات الإطاعة للإمام الأعظم فقط دون غيره من الأمراء، والولاء .

بل إثبات الإطاعة لكل من ولي الأمر . كائنا من كان .

سواءً كان خليفة أو سلطاناً، أو أمير الجماعة ،
أو الطريقة، أو التنظيم، أو الإدارة، أو المدرسة ،
أو السفر .

ما لم يُخالف شريعة الله سبحانه . فلا طاعة
للمخلوق في معصية الخالق ،

ولا يلزم من ذكر الإطاعة للإمام الأعظم عدم
الإطاعة لغيره من سائر الأمراء ، والولاء

لأن هذا الحديث ليس خاصاً في حادثة خاصة ،
أو لزمان خاص، بل حكمه عام ، يُعمّ كل من
خُوطب به ، ومن جاء من بعده

وقال الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني رحمه
الله في "فتح الباري ١٣ ج ١٢ ص "ما نصه :

قَوْلُهُ وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي فِي رِوَايَةٍ
هَمَّامٍ وَالْأَعْرَجِ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ وَمَنْ أَطَاعَ

الْأَمِيرَ ، وَيُمْكِنُ رَدُّ اللَّفْظَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَإِنَّ كُلَّ
مَنْ يَأْمُرُ بِحَقٍّ وَكَانَ عَادِلًا فَهُوَ أَمِيرُ الشَّارِعِ ،

لِأَنَّهُ تَوَلَّى بِأَمْرِهِ وَبِشَرِيعَتِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ تَوْحِيدُ
الْجَوَابِ فِي الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ فَقَدْ أَطَاعَنِي أَيُّ
عَمِلَ بِمَا شَرَعْتُهُ ،

وَكَانَ الْحُكْمَةُ فِي تَخْصِيصِ أَمِيرِهِ بِالذِّكْرِ أَنََّّهُ
الْمُرَادُ وَقْتُ الْخِطَابِ ، وَلِأَنَّهُ سَبَبُ وُرُودِ الْحَدِيثِ ،
وَأَمَّا الْحُكْمُ فَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ
السَّبَبِ .

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ هَمَّامٍ أَيْضًا وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ
أَطَاعَنِي بِصِغَةِ الْمُضَارَعَةِ ،
وَكَذَا وَمَنْ يَعِصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي .

وَهُوَ أَدْخَلَ فِي إِرَادَةِ تَعْمِيمِ مَنْ خُوطِبَ وَمَنْ جَاءَ
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ،

وَقَالَ أَيْضًا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
فِي "فَتْحِ الْبَارِي" ج ٨ ص ٢٥٤ "عِنْدَ شَرْحِ (بَابِ
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) مَا
نَصَّهُ :

وَلِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاخْتَارَ الطَّبَرِيُّ حَمَلَهَا عَلَى الْعُمُومِ وَإِنْ نَزَلَتْ فِي سَبَبٍ خَاصٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

ومما يدل على أن لفظ "الأمير" في الحديث - كما اُسْتُعْمِلَ لِلْإِمْلَاقِ لِلْإِمْلَاقِ وَالْخَلِيفَةِ - قد أُسْتُعْمِلَ لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالْوَلَاةِ حَدِيثُ " أَنْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا أَمَرَ عَلَيْهِمُ الْخ

رواه الامام الشافعي رحمه الله في كتابه "الأمم ٤/١٨٢"

وحديث " أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فِي غَزْوَةِ الرَّجِيعِ) قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ»

رواه الامام البخاري في صحيحه رقم الحديث ٤٠٨٦ ،

وحديث "عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ جَيْشًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ رَجُلًا يُدْعَى سَارِيَّةً،

رواه الإمام أحمد في " فضائل الصحابة رقم الحديث ٣٥٥ " والإمام البيهقي في " الإعتقاد ج ١ ص ٣١٤ "

ومعلوم أن عاصم بن ثابت رضي الله عنه، وسارية رضي الله عنه، وغيرهما من الذين أمروا على الجيش لم يكونوا خلفاء، أو السلاطين .

فظهر من هذه الأدلة كلها أن إطلاق الأحاديث التي فيها ذكر الأمير والإطاعة له ليس خاصا للخليفة، والسلطان، والإمام الأعظم فقط، بل حكمه عام، وليس خاصا في حادثة خاصة، أو لزمان خاص،

ويطلق ذلك على كل من ولي الأمر، والإطاعة له. سواء كان خليفة، أو سلطانا، أو غيرهما من الأمراء، والولاة، وذوى الأمر.

كما ظهر أن إطلاق تلك الأحاديث على ذلك ليس تفسيراً بالرأي، ولا شرحاً به، بل هو صريح المنقول، والمعقول،

وقال الحافظ بن حجر العسقلاني في " فتح الباري ج ٦ ص ١١٦ " عند شرح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ " ما نصه :

وَالْمُرَادُ بِالْإِمَامِ كُلُّ قَائِمٍ بِأُمُورِ النَّاسِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فأخيرا أنا ألتمس من معاليكم بكل تواضع ، أن
تنظروا نظرة ثانية فى فتواكم تلك . وتراجعوا فيها
مرة اخرى ،

أما رسالتى هذه فليست من باب "التتقيد على
فتواكم " ، بل إنها من باب "التذكير " لأن العلم
رَحْمٌ بين أهله،

ولا تنسونا من صالح دعواتكم ،

والله تعالى يوفقكم وإيانا للسداد.

إنه تعالى على مايشاء قدير ،وبالإجابة جدير.

وعلى هذا أخوكم

يحيى آدم الفلاحي الشافعي السيلاني

البريد الالكتروني

yahya Moulavi 786@gmail.Com

٢٣ -نوفمبر -٢٠١٨

الموافق ١٤ -ربيع الاول -١٤٤٠